

تحليل الهيكل الضريبي في العراق للمدة (2004- 2022)

Analysis of tax structure in Iraq for the period (2004 – 2020)

ا. د . جليل كامل غيدان⁽²⁾

تبارك مقدم حامد⁽¹⁾

المستخلص

الضرائب تُعدّ من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات لتمويل نفقاتها، حيث ارتبط وجودها تاريخياً بوجود السلطة في مختلف المجتمعات، نظراً لدورها الحيوي في الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية. يركز هذا البحث على تحليل الإيرادات الضريبية الإجمالية في العراق خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2022 بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى تقييم كفاءة النظام الضريبي في البلاد.

قد بينت النتائج أن النظام الضريبي في العراق يعاني من قصور في الكفاءة من الجوانب المالية والاقتصادية، مما يستدعي ضرورة تبني سياسات ضريبية أكثر فاعلية لتعزيز الإيرادات وتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية.

Taxes are one of the main pillars that governments rely on to finance their expenditures, as their existence has historically been linked to the existence of power in various societies, given their vital role in financial, economic and social aspects. This research focuses on analyzing total tax revenues in Iraq during the period from 2004 to 2022 of various types, in addition to evaluating the efficiency of the tax system in the country.

The results showed that the tax system in Iraq suffers from inefficiency in financial and economic aspects, which necessitates the adoption of more effective tax policies to enhance revenues and achieve development and social goals.

المقدمة

الضرائب تعد واحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق مجموعة من الأهداف المتنوعة، والتي تشمل الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية. تحتل الضرائب دوراً مركزياً بين مصادر الإيرادات في الأنظمة المالية للدول، خاصة المتقدمة منها، حيث تشكل مصدراً مهماً لإعادة توزيع الدخل بما يخدم مصلحة الفئات المختلفة من المجتمع. كما تُستخدم الضرائب كوسيلة لتوجيه الاستثمارات بما يتماشى مع خطط التنمية الاقتصادية، فيما يتعلق بالعراق، يعاني الاقتصاد من ضعف دور الضرائب في تمويل الميزانية العامة، حيث يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من دخل الدولة. هذا الوضع يتطلب دراسة معمقة لإيجاد حلول مالية واقتصادية من شأنها إعادة التوازن لمصادر التمويل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعديل النظام الضريبي بشكل شامل، بحيث يساهم في زيادة الإيرادات العامة، ومن ثم دعم الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

كلمات مفتاحية :

الضرائب المباشرة الضرائب غير مباشرة الضريبة على رأس المال

أهمية البحث

تتركز أهمية البحث على تقييم فعالية النظام الضريبي في العراق من خلال مجموعة من المؤشرات الدولية لتوضيح كفاءته أو عدمها.

مشكلة البحث

(تتمثل مشكلة البحث في ضعف كفاءة فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة 2004 – 2022).

هدف البحث

1. بيان الهيكل الضريبي في العراق وإيرادات كل نوع من الضرائب.
2. تقييم فعالية الضرائب في العراق وبيان مدى كفاءتها.

فرضية البحث

تراجع كفاءة النظام الضريبي في العراق من الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث لأول: الإطار المفاهيمي للضرائب

أولاً : مفهوم الضرائب :

تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة، وهناك طرق عديدة لدفع الضريبة قد عرفتها المجتمعات البشرية، فكانت السيادة المطلقة للدولة على إقليمها في مجال تحصيل الضرائب جبراً من المكلفين بها لتحقيق النفع العام فان مقتضيات العولمة الاقتصادية وانسياب حركة التجارة الدولية أدت إلى تشابك مصالح الدولة وتعدد أنواع الضرائب المفروضة على الثروة والمداخل، ولذلك سعت الدولة لفرض الضرائب على الأفراد بعدة طرق لتسهيل جمعها وإسرافها للصالح العام للدولة دون تبذير أو إسراف⁽¹⁾.

اذ عرفت الضريبة:- "هي فريضة إلزامية يلتزم الممول بأدائها الى الدولة تبعاً لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي توديعها السلطات العامة"⁽²⁾ ، كما وعرفت بانها " اقتطاع مالي من دخول و ثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبراً من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون ان يكون هناك عائد مباشر للفرد"⁽³⁾.

ثانياً :انواع الضرائب

1- الضرائب المباشرة

هي الضرائب الي يتحملها بشكل كامل المكلف والتي يتم فرضها على دخله أو ممتلكاته ، سواء كان المكلف طبيعي مثل الأشخاص أو معنوي كالشركات⁽⁴⁾، وتكون بدورها مقسمة على نوعين كالآتي:-

أ- الضريبة على الدخل:-

ان التمييز بين الدخل وراس المال عند دراسة الضرائب لا يخلو من الصعوبة، لعدم وجود ادلة خارجية تميز كل منهما على حدة، لنفترض حصول شخص ما على مبلغ معين خلال مدة زمنية معينة بافتراض سنة، من سندات يملكها فيعتبر هذا المبلغ دخلاً ، أما اذا قام باستثمار هذا المبلغ في شراء سندات جديدة عندها يصبح هذا المبلغ رأس مال، بهذا يمكن القول بأن هناك ثلاثة أركان للدخل هي (التقويم بالنقود ،الدورية، ثبات المصدر) لذا فالضريبة على الدخل هي (هي الضرائب التي تعتمد على الدخل الذي يتولد لدى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ويكون المادة الأساسية الخاضعة لها)⁽⁵⁾.

وهي الضريبة الأكثر انتشاراً في العالم والأكثر أهمية في النظام الضريبي لأنها تمثل الحصة الأكبر في حصيله الإيرادات الضريبية، وتعود هذه الأهمية التي تحتلها الضرائب على الدخل إلى التطورات التي حدثت في الدخل، نتيجة للتطور الصناعي وتطور حجم التبادل مع العالم الخارجي وتطور السوق المالية فقد تطور دخل العمل ورأس المال.

وان فرض الضريبة على الدخل لا تؤدي لاستنزاف الدخل بالكامل وذلك لكون الدخل مصدر متجدد بينما الضريبة على رأس المال قد تؤدي إلى نضوبه، والضريبة على الدخل تتمتع بأهمية كبيرة جداً لما لها من تأثير فعال على إعادة توزيع الدخل فهي تكون اشد عبئاً على الأغنياء واقل عبئاً على الفقراء.

ويمكن التمييز بين نوعين من الضرائب المفروضة على الدخل هما⁽⁶⁾:-

(1) ضريبة على مجموع الدخل:

يكون دخل المكلف الحاصل عليه من الأجور والفوائد على رأس المال وإيجار العقار والأرباح من مصادر مختلفة تجمع في وعاء واحد وتفرض ضريبة عليها، وهذا النظام يكون بسيط، وأيضاً يتميز بحصيلة ضريبية عالية وتكاليف جباية منخفضة وكذلك يكون ملائم أكثر للنظم الضريبية في الدول المتقدمة وتعتبر هذه الضريبة من أكثر الضرائب تحقيقاً للعدالة الضريبية لأنها تأخذ ظروف المكلف بالكامل بعين الاعتبار ويؤخذ على هذا النظام كبر حجم الضريبة ومحاوله التهرب منها حتى لو كان تهرب جزئي.

(2) ضريبة على نوعية الدخل

يقسم الدخل بموجب هذا النظام حسب طبيعة مصادره إلى عدة أقسام تكون منفصلة عن بعضها، وتفرض ضريبة دخل مختلفة باختلاف مصدر الدخل، فمصادر الدخل على الأغلب هي العمل ورأس المال ومزيج من العمل ورأس المال، والعمل قد يمارسه الفرد بنفسه ولحسابه ويخضع دخل العمل إلى ضريبة المهن الحرة، على سبيل المثال دخل المحامي والطبيب، أما في حالة كون العمل لحساب الآخرين فإن الدخل العمل في هذه الحالة يخضع للضريبة على الرواتب والأجور، كما هو الحال في دخل الموظف والعامل.

أما بالنسبة للدخل الذي يكون مصدره رأس المال فلا بد من التمييز بين دخل رأس المال الثابت ودخل رأس المال المنقول، إذ يخضع دخل رأس المال الثابت إلى ضريبة الدخل على الأملاك والمسققات بينما يخضع دخل رأس المال المنقول إلى ضريبة دخل على إيرادات القيم المنقولة.

(3) الضريبة المختلطة

بالنسبة للدخل الذي يكون مصدره مختلط من العمل ورأس المال فيخضع إلى ضريبة تختلف باختلاف نوع النشاط الاقتصادي من زراعي وتجاري وصناعي، ويطلق عليه (نظام ضرائب بطابقين) إذ تقسم الدخل فيه حسب المصدر وتفرض ضريبة على كل من الدخل ثم تجمع باقي الدخل وتفرض عليها ضريبة تكميلية، أي يحتوي هذا النوع من الضريبة على ضرائب نوعية وضرائب تكميلية تصاعدية، ولكن ما يعيب هذا النظام أنه يزيد من تعقيدات الإجراءات الضريبية ويزيد من

نفقات الجباية للضرائب ولا تتوفر فيه قاعدة الاقتصاد، ولا سيما ان إيراداتها قليلة بسبب تعدد الإعفاءات الضريبية، كما تتسم بالطابع العيني⁽⁷⁾.

ب- الضريبة على رأس المال :-

هي الضريبة التي تتخذ من رأس المال وعاءً لها، ورأس المال هنا يمثل كل ما بحوزة المكلف من القيم الاستعمالية في مدة زمنية معينة، ورأس المال قد يكون مادي مثل النقود أو موجودات ثابتة أو معنوية كالأسهم والسندات، وتكون الضرائب على رأس المال على عدة أنواع، منها الضريبة العادية على رأس المال والتي تفرض مباشرةً على رأس المال أي تفرض على قيمة ثروة المكلف، وكذلك ضريبة التركات التي تفرض على أملاك الفرد في لحظة زمنية معينة وهي لحظة الوفاء⁽⁸⁾.

وبذلك يمكن التمييز بين أنواع رأس المال منها رؤوس الأموال العقارية (المنازل والأراضي) ورؤوس الأموال المنقولة (الديون والأوراق المالية والأسهم والسندات) ورؤوس الأموال أمّا منتجة (العقارات المبنية) أو رؤوس أموال غير منتجة مثل (تحف أو مجوهرات) ويشترط أن تكون رؤوس الأموال هذه هي الخاضعة للضريبة وليس الدخل الذي ينتج عنها.

ومن الجدير بالذكر ان لفرض الضرائب على رؤوس الأموال دور تكميلي لضريبة الدخل في الأعوام الحديثة لان ضريبة الدخل تمثل جانب أساسي في الضرائب وبما ان اللجوء للضرائب هو أمر متجدد دائماً لابد من إيجاد مصدر متجدد لتمويلها وهذا ما يمكن إيجاده في الضريبة على الدخل، أمّا رأس المال فهو ثابت وغير متجدد مثل الدخل لهذا تكون الضرائب عليه ليست بالأهمية ذاتها مقارنةً في ضريبة الدخل فتكون ضرائب رأس المال اقل أهمية من ضريبة الدخل.

هناك أنواع من الضرائب على رأس المال استناداً لدوريتها هما :-

(1) **الضريبة على رأس المال التي تدفع من الدخل :-** هي ضريبة تكون مشابهة للضرائب الأخرى أي تكون متجددة وليست ثابتة ويكون رأس المال هو المادة الخاضعة للضريبة على الرغم من ان دفعها يتم من الدخل وتسمى هذه الضريبة ب (ضريبة الواحدة) أو تكون ضريبة يقررها المشرع الضريبي وتسمى (ضريبة تكميلية).

(2) **الضرائب العرضية على رأس المال:-** وتكون على عدة صور وذات اشكال مختلفة فأما تفرض على تملك رأس المال بصورة استثنائية أو قد تكون على زيادة قيمة رأس المال أو قد تكون بصورة ضريبة التركات أي الضريبة المفروضة بمناسبة انتقال ملكية رأس المال من شخص لشخص آخر⁽⁹⁾.

(3) **الضريبة على التركات:-** وهي الضريبة التي تفرض على مالك رأس المال بعد وفاته وانتقال رأس المال من المورث الى الورثة، ان هذه الضريبة لها عدة أنواع أمّا تفرض على مجموع الورثة أو على حصة كل وارث، فالنوع الأول تفرض الضريبة على التركة قبل انتقالها الى الورثة وهذا النوع هو الأفضل من الناحية الإدارية والمالية، ف من الناحية المالية يمكن

الحصول على حصة غزيرة من الضريبة أكثر مما تدره على حصة كل وارث لان الوعاء الضريبي في هذه الحالة يكون اكبر مما هو عليه في حالة انتقال التركة الى الورثة⁽¹⁰⁾

أما النوع الثاني فهي الضريبة التي تفرض على نصيب كل حصة من الحصص، وهذا النوع من الضريبة يعتبر أكثر عدالة لأنها تأخذ بنظر الاعتبار درجة قرابة الورثة والمتوفي وكذلك الحالة المدنية للورثة فيقل العبء الضريبي كلما كانت درجة القرابة بعيدة وبالعكس ومن الناحية المدنية إذا كان الوارث متزوج وله أطفال أيضاً يقل العبء الضريبي وبالعكس⁽¹¹⁾.

2- الضرائب الغير مباشرة

هي الضرائب التي تفرض على عملية التداول أو الاتفاق وبمعنى اخر هي الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة على عوائد عناصر الانتاج انما هي تفرض بصورة مباشرة على الانتاج النهائي أو السلع والخدمات المستوردة وهذه الضرائب هي من النوع التي لا يتحملها المنتج بل تضاف الى الأسعار التي تباع بها السلع والخدمات وبذلك سوف يقع عبئها على عاتق المستهلك في حال شراء السلعة مثال على ذلك (الضرائب الكمركية والضرائب على الاستهلاك)⁽¹²⁾. ويمكن القول ان الضرائب الغير مباشرة تنقسم الى أنواع منها :-

أ- **الضريبة على الاستهلاك أو الاتفاق :-** وهي الضريبة التي تفرض على عملية الاستهلاك أي على اتفاق الفرد لدخله، وهي ضريبة متنوعة وتتعدد وفقاً لطبيعة الأنظمة الضريبية أي ان الامر يتوقف على مدى حاجة الدولة للمال وتكون أما ضريبة نوعية أو ضريبة عامة.

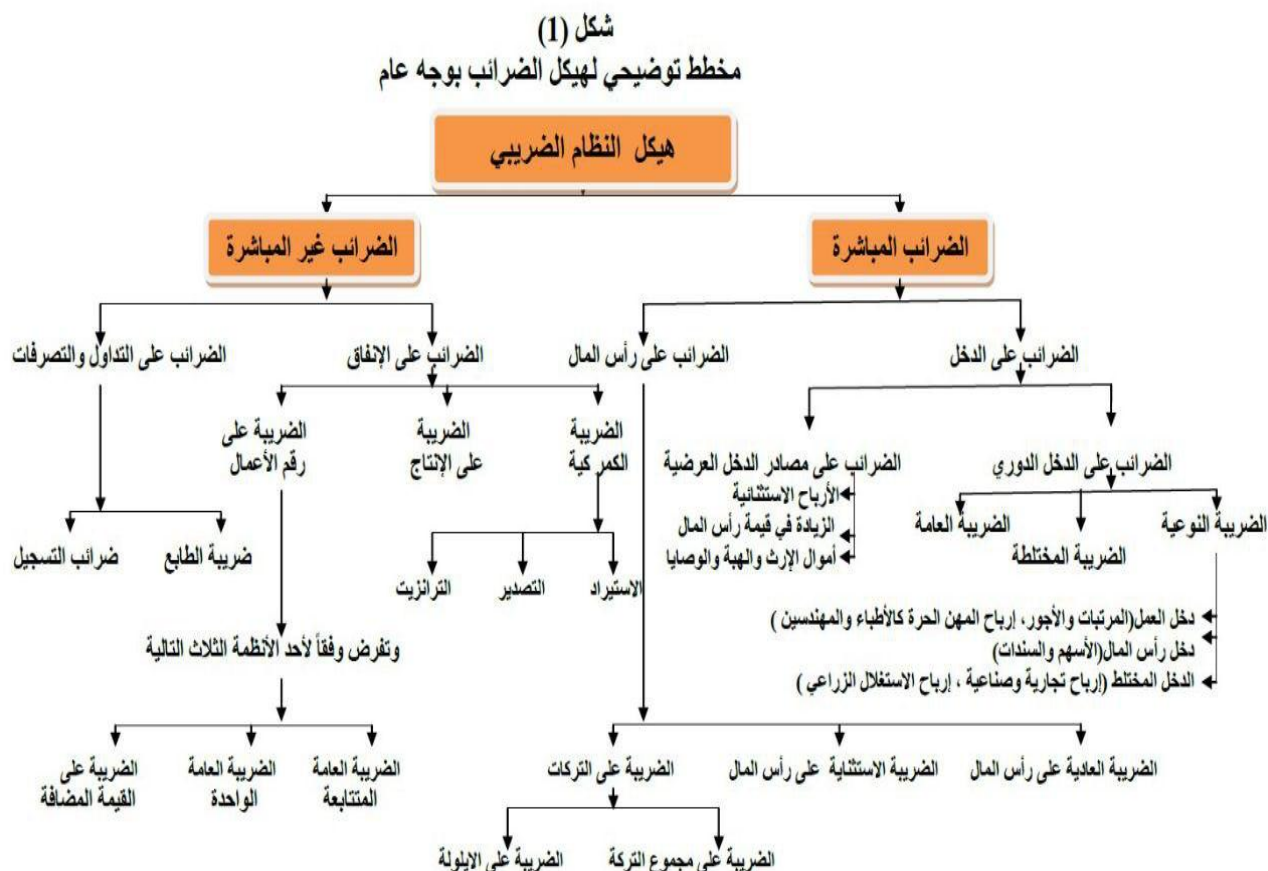
ب- **الضريبة النوعية على الاستهلاك :-** وهي الضريبة التي تفرض على مجموعة معينة من السلع أو نوع محدد وفي مرحلة واحدة من المراحل التي تمر بها السلعة، عندما تكون في طريقها من المنتج الى المستهلك، أو تفرض في مرحلة الانتاج فتسمى ضرائب الانتاج، وأيضاً قد تفرض في مرحلة بيع السلعة من تاجر الجملة الى تاجر التجزئة أو قد تكون في مرحلة البيع من تاجر التجزئة الى المستهلك النهائي للسلعة، ففي الحالتين الأخيرتين تعرف بالرسوم الاستهلاكية أو ضرائب الاستهلاك⁽¹³⁾.

ت- **الضريبة العامة على الاستهلاك:-** وهي الضريبة التي تفرض على جميع أنواع السلع والخدمات، أو بمعنى اصح على أكبر عدد ممكن من السلع والخدمات أي تفرض على الرقم الكلي للمبيعات أو المنتجات خلال كل مدة زمنية معينة وهي تراعي ظروف المكلف بدفعها وقدرته المالية ، وهذه الضريبة تضر المستهلكين لأنها قد تؤدي الى رفع تكاليف المعيشة على وجه الخصوص أصحاب الدخل المنخفضة، وهذه الضريبة قد تدفع الى التفرقة في المعاملة بين المحال الكبرى والمحال الصغيرة إذا فرضت على عمليات البيع بالجملة والتجزئة في الوقت ذاته، فالتاجر الكبيرة التي تصنع بعض السلع وتبيعها مباشرة للمستهلكين لا تسري عليها الضريبة إلا مرة واحدة، أما المتاجر الصغيرة فهي تتأثر بها بدرجة كبيرة فهي تشتري السلع من تاجر الجملة أو المصنع وتحمل الضريبة أكثر من مرة وكلما استطاع المحل التجاري ان يتخلص من الوساطة كلما

خف عليه العبء الضريبي، ومن الممكن زيادة سعر الضريبة الاستهلاكية على نفقات البذخ والترف ويعفى منها ما ينفق على السلع الضرورية⁽¹⁴⁾.

ث- **الضرائب الجمركية :-** هي الضريبة التي يتم فرضها على السلع والخدمات عند عبورها لحدود الدولة دخولاً أو خروجاً، وبمعنى آخر هي الضريبة التي تفرض على الصادرات والواردات، وتختلف الأهداف الدولة من وراء فرض هذه الضريبة من دولة إلى دولة أخرى ، وحسب النظام الاقتصادي الذي تتبعه الدولة و كذلك حسب درجة نموها الاقتصادي، فتكون فرض الضريبة الجمركية لتحقيق هدف مالي أو لتحقيق بعض أهداف اقتصادية مثل الضرائب التي تفرض على الواردات لحماية الصناعة المحلية الناشئة وتشجيعها⁽¹⁵⁾.

ح-الضرائب على التداول والتصرفات:- عندما يحصل الفرد على دخله فإنه يقوم باستهلاك جزء منه في شراء ما يحتاج اليه من سلع وخدمات وهذا الجزء هو الذي تفرض عليه ضريبة كما سبق الذكر، أما الجزء المتبقي من الدخل فأما يدخره أو يقوم باستثماره على شكل شراء أصول جديدة عقارية كانت أو منقولة، أو قد يقوم بالتصرف في الأموال الموجودة لديه بالبيع الى شخص اخر، ففي كلتا الحالتين فإن المشروع الضريبي يفرض ضريبة على التداول وانتقال الأموال بين الأشخاص وهذا ما



● المخطط من إعداد الباحثة بالاعتماد على:-

- إبتسام علي حسين الغزاوي، "تحليل أثر العوامل الاقتصادية على الطاقة الضريبية وقياسه في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2000)" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002، ص 16-35.

يطلق عليه (ضرائب على التداول)، ومن ابرز الأمثلة على ضريبة التداول هي ضريبة الطابع (الدمغة) وضريبة التسجيل والتي يطلق عليهما بصورة خاطئة بالرسوم وهو لفظ اعتاد الناس على استخدامه بدون قصد، لكنها لا تعد رسوم لأنها لا تدفع مقابل حصول الفرد على خدمة أو منفعة خاصة له بل تفرض على واقعة تداول الأموال

ثالثاً : تحليل الهيكل الضريبي في العراق

يعتبر العراق أول دولة قامت بتطبيق القانون الضريبي، حيث تم تشريع القانون رقم 27 في عام 1927 وتم تعديله عدة مرات لمواكبة التطور الاقتصادي والمالي، وآخر تعديل تم في عام 2010. على الرغم من عدم تصنيف العراق كواحد من أقدم الدول في وضع قوانين الضرائب، إلا أنه يفرض ضرائب على المواد المرتبطة بالتجارة الخارجية، ويعود ذلك إلى

ضعف الهيئات الإدارية ونقص الوعي الضريبي، مما يؤدي إلى تحقيق دخل غير مستقر منه، والضرائب هي المصدر الرئيسي للدخل العام وتم تقسيمها إلى قسمين:

1- الضرائب المباشرة:

وهي تشمل الضرائب التي تشمل الدخل الخاص بالأفراد وضريبة الدخل للشركات وضريبة الموظفين وتشمل هذه الضرائب إلى تحسين أداء الإدارة الضريبية إلى جانب نشر الوعي الضريبي؛ إذ تعتمد على التقدير الإداري من خلال تقديم إقرار المكلف بدفع الضريبة خلال المدة القانونية وتشمل الضرائب المباشرة⁽¹⁶⁾ :

أ_ ضريبة على الدخل وتشمل :

- ضرائب عامة على الدخل.
- ضرائب عامة على دخل العقار (الإيجار ونقل الملكية).

ب_ ضرائب على رأس المال وتشمل:

- ضريبة العرصات.
- ضريبة التركة.

2- الضرائب الغير مباشرة :

وتشمل الضرائب غير المباشرة في العراق⁽¹⁷⁾:

أ_ الضريبة على الاستهلاك وتشمل:

- ضرائب كمركية.
- ضريبة الانتاج والبيع.

ب_ ضرائب على التداول وتشمل:

- ضرائب التسجيل.
- ضرائب الطابع.

وقد تم تصميم النظام الضريبي الحديث في العراق ليلانم الاقتصاد الداخلي الذي كان يسيطر عليه بشكل كبير جدًا، ومع ذلك، فإن القوانين التي تحدد إدارة الضرائب لا توضح بشكل واضح ومحدد متطلبات الالتزام بالقانون، بل تمنح موظفي الإدارة الضريبية حرية تقدير وتطبيق غير متناسق وبالتالي، فإن التشريعات الضريبية الحالية تعاني من الكثير من الأخطاء، مما يجعل الالتزام بها وتطبيقها أمرًا صعبًا وقد يكون مستحيلًا في بعض الحالات ، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية⁽¹⁸⁾:

- (1) تعقيد النظام الضريبي .
- (2) غموض قاعدة الضريبة.
- (3) الطبيعة الجدولية للنظام.
- (4) افتقار النظام الحالي للحداية.
- (5) تعدد النصوص التشريعية الضريبية.
- (6) عدم وجود القوانين والانظمة التي تكفل التنفيذ الدقيق.
- (7) الافتقار للهيكل التنظيمي المنطقي.

المبحث الثاني : تحليل الهيكل الضريبي في بيئة الاقتصاد العراقي

جدول (1) الضرائب المباشرة والغير مباشرة والايرادات الضريبية في العراق للمدة 2004- 2022 مقدرة بالمليون دينار

السنوات	الضرائب المباشرة (1)	معدل نمو% (2)	الضرائب غير مباشرة (3)	معدل نمو% (4)	اجمالي الضرائب (5)	معدل نمو% (6)
2004	42372		82065		124437	
2005	143755	2.39	118250	0.44	262005	1.11
2006	267084	0.86	220103	0.86	487187	0.86
2007	398930	0.49	230950	0.05	629880	0.29
2008	427135	0.07	378812	0.64	805947	0.28
2009	430811	0.01	593569	0.57	1024380	0.27
2010	472115	0.10	566796	0.05-	1038911	0.01
2011	632566	0.34	437615	0.23-	1070181	0.03
2012	848244	0.34	518964	0.19	1367208	0.28
2013	1044251	0.23	887246	0.71	1931497	0.41
2014	414017	0.60-	1465261	0.65	1879278	0.03-
2015	572044	0.38	1724688	0.18	2296732	0.22
2016	707909	0.24	3408420	0.98	4116329	0.79
2017	677423	0.04-	5093887	0.49	5771310	0.40
2018	987071	0.46	4160935	0.18-	5148006	0.11-
2019	750316	0.24-	3116257	0.25-	3866573	0.25-
2020	742786	0.01-	2038755	0.35-	2781541	0.28-
2021	755411	0.02	3033452	0.49	3788863	0.36
2022	764251	0.01	3152289	0.04	3916540	0.03

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- (1,3) بيانات وازرة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.
 - (2,4,5,6) عمل الباحثة.
- اذ يوضح الجدول (1) هيكل النظام الضريبي في العراق للمدة 2004-2022، ان الضرائب المباشرة ارتفعت في العراق مسجلة معدلات نمو موجبة اذا ارتفعت من (42372) مليون دينار عام 2004 الى (764251) مليون دينار عام 2022 ويعود هذا الى التغيرات التي حدثت في مستويات الرواتب والاجور بعد تغيير النظام السياسي بعد عام 2003 من جهة وارتفاع مستويات اسعار العقارات وكثرت التعاملات فيها ومن ثم الرسوم المفروضة عليها من جهة اخرى.
- أما حجم الضريبة المباشرة تزايد من (82065) مليون دينار عام 2004 إلى (593569) مليون دينار عام 2009 وهذا يعود الى رفع الحصار الاقتصادي على العراق بعد عام 2003 وفتح باب الاستيراد على مصراعيه. كما يلاحظ ان حجم الضرائب المباشرة شهد معدل نمو السالب في عام 2014 وكان هذا متزامنا مع حاله الانكماش الاقتصادي الذي تعرض له الاقتصاد بفعل انخفاض اسعار النفط من جهة وسيادة حالة التدهور الامني الذي شهدته المناطق العراقية من جهة اخرى، فضلا عن انشغال الحكومة في كيفية مواجهة تلك المجاميع وتحرير الاراضي المغتصبة مما اثر على السلطات المالية الضريبية في متابعة وتحصيل الضرائب الامر الذي اثر سلبا على حجم الضرائب المباشرة وانخفضت لتبلغ (414017) مليون دينار عام 2014 وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-0.60) مقارنة بالعام السابق 2013 .
- أما الضرائب الغير مباشرة انخفضت الى (437615) مليون دينار عراقي عام 2011 بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-0.23) مقارنة بعام 2010، لكن سرعان ما ارتفعت تلك المؤشرات بفعل تحسن واستقرار الوضع الاقتصادي في العراق وصولا الى بؤادر ازمة انخفاض اسعار النفط في عام 2018 وتظاهرات تشرين عام 2019 وتداعيات جائحه كورونا حيث انخفضت الى (2038755) مليون دينار عام 2020 وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (0.35).
- كما شاهدت الضرائب المباشرة انخفاض مره اخرى في عام 2019 لتبلغ (750316) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (-0.24) مقارنة بعام 2018، أما في عام 2022 قد ارتفعت الضرائب المباشرة لكن بنسبة بنسبه بسيطة لكونها ما زالت متأثرة بما حدث في السنوات السابقة فبلغت (764251) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.01) أما ضرائب الغير مباشرة فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في عام 2022 مقارنة بعام 2020 حيث بلغت (3152299) مليون دينار عام 2022 وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.04).
- ولغرض التعرف على واقع السياسة الضريبية في العراق، من خلال معطيات في الجدول (1)، ويلاحظ أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة، قد كانت منخفضة في عام 2004 بسبب الحرب على العراق ورفض أغلب الناس دفعها، فقد كانت الضرائب المباشرة في هذا العام (42372) مليون دينار، أما الضرائب غير المباشرة فقد كانت (82065) مليون دينار لكن بعد هذا العام بلغ المجموع بدأ تحصيل الضرائب في الازدياد، وكانت الأهمية النسبية لكلا النوعين من الضرائب متغيرة حتى عام 2010 حيث بلغت الأهمية النسبية للضرائب المباشرة في هذا العام (0.45%) بينما كانت الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة في نفس العام (0.55%) من إجمالي الضرائب وتبين من الجدول (1) اعتماد العراق على الضرائب غير المباشرة. قد يكون ذلك بسبب سهولة تحصيلها وانخفاض تكاليفها الإدارية، حيث أنها توفر عائدا مستمرا للدولة على مدار العام، إلا أن هذه الضرائب تتميز بعدم مساواتها حيث يسهل على المنتج أو المستورد نقلها بالكامل أو جزئيا إلى المستهلك (دافع الضرائب

الحقيقي)، وهو الشخص الذي يتقاضى أجراً في النهاية، لذلك فإن هذا النوع من الضرائب لا يأخذ في الاعتبار فعالية التكلفة للأفراد، حيث إن فرضها على السلع سيؤثر على جميع شرائح المجتمع، والفئات ذات الدخل المنخفض هي المجموعة الأكثر تضرراً من هذه الضرائب نظراً لارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك.

قد يؤدي الاعتماد الشديد على الضرائب غير المباشرة إلى إعاقة وظيفة الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل، مما يجعل دورها محدود وغير فعال، خاصة إذا كانت هذه الضرائب مفروضة على السلع الأساسية للأفراد.

والجدول (2) يوضح تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة والضرائب الكمركية في العراق للمدة 2004-2022.

جدول(2) تطور الضرائب المباشرة و غير مباشرة في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار

نسبة مساهمة الضرائب الغير مباشرة الى اجمالي الضرائب % (5)	نسبة مساهمة الضرائب المباشرة الى اجمالي الضرائب % (4)	اجمالي الضرائب (3)	الضرائب غير مباشرة (2)	الضرائب المباشرة (1)	السنوات
0.66	0.34	124437	82065	42372	2004
0.45	0.55	262005	118250	143755	2005
0.45	0.55	487187	220103	267084	2006
0.37	0.63	629880	230950	398930	2007
0.47	0.53	805947	378812	427135	2008
0.58	0.42	1024380	593569	430811	2009
0.55	0.45	1038911	566796	472115	2010
0.41	0.59	1070181	437615	632566	2011
0.38	0.62	1367208	518964	848244	2012
0.46	0.54	1931497	887246	1044251	2013
0.78	0.22	1879278	1465261	414017	2014
0.75	0.25	2296732	1724688	572044	2015
0.83	0.17	4116329	3408420	707909	2016
0.88	0.12	5771310	5093887	677423	2017
0.81	0.19	5148006	4160935	987071	2018
0.81	0.19	3866573	3116257	750316	2019
0.73	0.27	2781541	2038755	742786	2020
0.80	0.20	3788863	3033452	755411	2021
0.80	0.20	3916540	3152289	764251	2022

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على

- (1,2) بيانات وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب ، قسم التخطيط والمتابعة .
- (3,4,5) عمل الباحثة .

السنة	الإيرادات العامة 1	معدل نمو % 2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 3	نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي % 4
2004	32982739	-	53235358.7	61.95
2005	40502890	22.80	73533698.6	54.08
2006	49055545	21.11	95587954.8	51.31
2007	54599451	11.30	111455813	48.98
2008	80252182	46.89	157026061.6	51.10
2009	55209353	-31.20	130642187.0	42.25
2010	70178223	27.11	162064565.5	43.30
2011	108807392	55.04	217327107.4	50.06
2012	119817224	10.11	254225490.7	47.13
2013	113840076	-4.98	273587529.2	41.61
2014	105364301	-7.44	266420384.5	39.54
2015	66470253	-36.91	194680971.8	34.14
2016	54839219	-17.49	196924141.7	27.62
2017	77422173	41.18	221665708.5	34.88
2018	106569834	37.64	268918874.0	39.62
2019	107566995	0.93	262917150.0	40.91
2020	63199689	-40.24	198774325.4	31.79
2021	31593736	-4.21	201528215.5	15.67
2022	47157174	42.97	384555222.6	12.26

الاستنتاجات

1. يتميز النظام الضريبي في العراق بالضعف من ناحية القاعدة والتنوع والكفاءة في التحصيل وواضح أن النظام الضريبي على ما هو عليه من بساطة في الإدارة، فهو لا يستطيع أن يحقق شيئاً كبيراً للموازنة العامة خلال الأعوام قبل 2010 ما يدل على تخلف النظام الضريبي في العراق وضعف آلياته بالإضافة إلى ما يسوده من فساد.

2. أثرت الظروف الصعبة التي مر بها العراق من الناحية الأمنية والسياسية بشكل كبير وسلبي على النظام الضريبي، حيث تزداد نسبة الإيرادات الضريبية كلما كان الوضع العام أكثر استقراراً.
3. تشكل الضرائب المباشرة النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية مقارنة بإيرادات الضرائب الغير مباشرة.
4. تعتبر نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات منخفضة للغاية ، مما يعني عدم الاعتماد الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة.

التوصيات

- 1- يجب وضع استراتيجية واضحة للسياسة الضريبية في العراق تأخذ في الاعتبار الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- 2- إجراء الدراسات الإحصائية وتحليل العائدات الضريبية في كل نشاط من أقسام الهيئة العامة للضرائب العراقية، ودراسة أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية في بعض الأقسام ووضع الحلول اللازمة لتحسين تلك الإيرادات.
- 3- رفع مستوى كفاءة الموظفين في إدارة التحصيل الضريبي من خلال تحسين مهاراتهم وتزويدهم بالمعلومات اللازمة والتدريب المطلوب، فضلاً إشراكهم في الدورات التدريبية والتطويرية التي تسهم في تعزيز الإيرادات الضريبية.
- 4- ضرورة التعرف على تجارب الأنظمة الضريبية المتطورة والاستفادة منها في مجالات العمل المتنوعة.

سادساً: المصادر

- 1- عبد القادر، مهدي، الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثاني عشر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص2.
- 2- عبد المنعم فوزي، (المالية العامة والسياسة المالية)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة رقم 1، 1994، ص52 .
- 3- محمود حسين الوادي "مبادئ المالية العامة" دار المسيرة، عمان، 2006، ص50.
- 4- عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص242.
- 5- محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مطبعة نهضة مصر، الإسكندرية، 1964، الكتب ذات التنسيق الرقمي 2009، ص150 .
- 6- علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2000، ص216-217.
- 7- رفعت المحجوب، المالية العامة، الإيرادات العامة، دار النهضة العربية، مصر، 1961، ص102-103.
- 8- عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ الاقتصاد المالي، الولاء للطبع والتوزيع، المنوفية، 2005، ص302.
- 9- محمد خير العكام، المالية العامة، الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص171-172.
- 10- دولار علي، عبد المنعم فوزي، مالية عامة، منشأة المعارف، ط1، الإسكندرية، 1962، ص92.
- 11- صباح نعوش، المالية العامة ومالية الدول النامية، ط: مطبعة النجاح الحديد، الدار البيضاء، 1983، ص139.
- 12- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص129.
- 13- محمود محمد الدمرداش، اقتصاديات المالية العامة، دار الإجابة، جامعة الأزهر، مصر، 2018، ص151.
- 14- خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، المعادي – القاهرة، 2016، ص160.

- 15- عامر عياش عبد، احمد خلف حسين، دستورية الضرائب في العراق، جامعة تكريت كلية القانون، مجلة الراافدين للحقوق المجلد 13، العدد 49، 2011، ص 52.
- 16- صادق جعفر كاظم العتابي، اثر الضرائب الكمركية في دعم الموازنة العامة للدولة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للكمارك العراقية جامعة المثنى كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 3 ، 2018 ، ص5.
- 17- طلال الججاوي، تطور النظام الضريبي في العراق، المحاضرة الثانية، كلية المستقبل الجامعة، قسم المحاسبة، 2013 ، ص3.